الرحال والناشط الكويتي "محمد الميموني" يزور عددا من القرى الفقيرة بأبين

الأمناء/ نظيركندح:

قام الرحال الكويتي العالمي والناشط في المجال الإنساني والإغاثي "محمد الميموني" صباح الاثنين بزيارة تفقدية لسكان قرى "النشيرة - الديو -جلجلة" الواقعة في ريف خنفر بمحافظة أبين.

وجاءت زيارة الرحال الكويتي "الميموني" التي رافقه فيها رئيس مؤسسة "ينابيع الخير" الخيرية الشيخ/ توفيق البعبعي والمهندس/ الخضر المحثوثي والإعلامي/ أيمن المخلافي لتلك المناطق التي تقطنها الفئات الإجتماعية الأشد ضعفاً وتضرراً؛ للاطلاع عن قرب على أوضاع السكان وتلمس معاناتهم ونقلها للجهات الداعمة للمساهمة في تحسين الوضع المعيشي للأهالي.

وحملت زيارته لتلك القرى طابعًا إنسانيًا حيث أظهر الرحال والناشط الإنساني "محمد الميموني" عميق أسفه وتأثره للحالة البائسة التي تعيشها تلك القرى، واعداً الأهالي ببذل الجهود في سبيل حشد الدعم وتوفير متطلبات الحياة الأساسية بمناطقهم.

فيما بدت الفرحة واضحة على وجوه مستقبليه في تلك القرى الذين استبشروا خيراً من الزيارة، آملين في أن تسهم زيارته في التخفيف من معاناتهم الطويلة مع الفقر والتهميش.

وسط ترحيب بجهود الأجهزة الأمنية..

الدراجات النارية.. كابوس مزعج لأبناء عدن

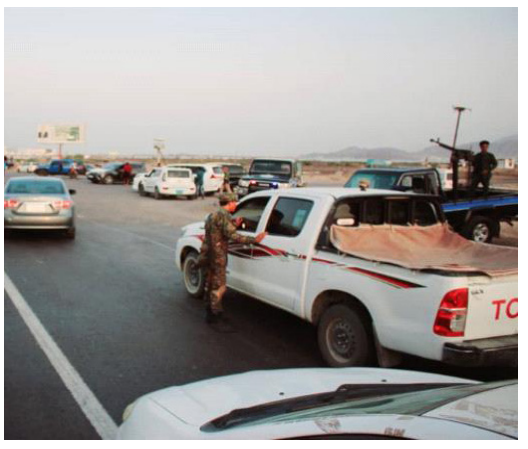

الأمناء/ خاص :

ضمن الجهود الأمنية الواسعة، قرر القادة الأمنيون برئاسة العميد أبوبكر جبر، نائب مدير عام أمن وشرطة عدن، منع تجول الدراجات النارية بكافة أنواعها في جميع مديريات العاصمة عدن، وإعطاء مالكي الدراجات النارية مهلة أقصاها 10 أيام حتى 14 أكتوبر من الشهر الجاري، قبل بدء مصادرة دراجاتهم النارية.

وفي وقت سابق وجه النشطاء الدعوة إلى منع قيادة كافة الدراجات النارية ذات العجلتين وذات الثلاث عجلات منعاً باتاً؛ نتيجة أنها أصبحت ظاهرة عشوائية وكابوساً مزعجاً للسكان، فهي تسير بشكل عشوائي خصوصاً عندما يقودها سائقون يقومون بحركات غير لائقة ويخترقون بها صفوف السيارات المتوقفة في الزحام مما أدى إلى حوادث كثيرة ناهيك عن المخاوف الأمنية جراء دخولها بكميات كبيرة إلى عدن.

وقد يجد الكثير من الناس من الدراجات النارية وسيلة سهلة للتنقل، ولكن القرار الأخير بمنعها وإقامة حملة على الدرجات النارية ووضع حد لعشوائيتها «قرار صائب» نتيجة تحولها إلى سبب في المشاكل والحوادث المرورية والمخالفات والتضييق على المشاة وسائقي السيارات.

يذكر أن العاصمة عدن شهدت بالفترة الماضية زيادة في أعداد الدراجات النارية في شوارعها، وتعد مشكلة الدراجات النارية من المشاكل الرئيسية لإدارة المرور.

قرار صرف المرتبات عبر البنوك.. ما له وما عليه

كتب/ د. حسين الملعسي×

الحيثيات:

صدر القرار بشكل مستعجل دون دراسة الظروف المختلفة ومدى ملاءمتها للتنفيذ دون مصاعب، ويبدو أن القرار قد صدر تحت ضغوط خارجية وليس نابعًا عن حاجة حكومية خالصة، حيث لم يكن ضمن حزمة إصلاحات حكومية شاملة تقتضيها حالة الاقتصاد المنهار، ولم يطبق على الفور على موظفي أجهزة السلطة المركزية والمحلية على كافة المستويات، كما أنه كان غير شامل لكل المرتبات والأجور والمعاشات والمساعدات المصروفة في الداخل والخارج.

أسباب صدور القرار:

- اشتراطات خارجية ضمن حزمة قدمت مع المنحة السعودية.
- أسباب اقتصادية ومالية فرضتها الظروف الحالية.
- تساعد على محاربة التضخم والسيطرة على الكتلة النقدية الضخمة خارج المنظومة المصرفية.
- أحد أدوات محاربة الفساد المالي والإداري ومنها الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية الضخمة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية.
- إجراء يهدف لإعادة نشاط البنوك من جديد.
- لتنشيط التداول الرقمي بدلا عن التداول الورقي أسوة ببقية دول العالم.

الإيجابيات:

- سحب تدريجي للكتلة النقدية إلى المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي الحد من التضخم وتخفيف الضغوط على سعر صرف العملة المحلية.
- تنشيط الدورة النقدية عبر المؤسسات المالية والحد من التداول النقدي دفعة واحدة.
- الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.
- الحد من نهب المرتبات بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة.
- قد تساعد البنوك الموظفين في الحصول على تسهيلات مالية مختلفة.

السلبيات:

- عدم التنسيق المسبق مع مؤسسات الدولة ومع البنوك المختارة بفترة كافية.
- غياب التنسيق مع نقابات الموظفين وشرح منافع القرار.
- الازدحام الذي حدث بسبب عدم قدرة البنوك وضعف طاقتها على استقبال الحجم الكبير من الموظفين.
- عدم إتاحة الحرية للموظف باختيار البنك الذي يتناسب وظروفه لتخفيف تكاليف التنقلات.
- التجربة السابقة لدفع المرتبات عبر البنوك وفشلها في أن تشكل بديلا أفضل من الصرف المعتاد.
- عدم وضوح دور البريد في عمليات الصرف وهو المؤسسة الأكثر انتشارا.
- مخاوف موظفي الأرياف بسبب عدم انتشار فروع للبنوك.

أسباب رفض القرار:

- الأجواء العامة التي صدر فيها القرار وخاصة الأجواء الاقتصادية والاجتماعية المضطربة.
- التعتيم الذي رافق إصدار القرار من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة وغياب التوضيحات الرسمية لأسباب اتخاذ القرار وأهدافه.

- مخاوف موظفي الأرياف بسبب عدم انتشار فروع للبنوك.

أسباب رفض القرار:

- الأجواء العامة التي صدر فيها القرار وخاصة الأجواء الاقتصادية والاجتماعية المضطربة.
- التعتيم الذي رافق إصدار القرار من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة وغياب التوضيحات الرسمية لأسباب اتخاذ القرار وأهدافه.
- تسريب معلومات غير صحيحة حول نقبل بند الأجور من الباب الأول إلى الباب الرابع أي تحويله من حق قانوني إلى مساعدة تصرف حسب الإمكانية.
- نقل الأجور إلى البنوك سيحرم كثيرًا من القوى المشرفة على صرف الأجور يدًا بيد من أموال كانوا يحصلون عليها بطريقة غير شرعية ويقضي على مصالح كبيرة وهذه القوى أججت الموظفين ضد القرار.
- التخوف من قدرة البنوك على صرف الأجور بيسر ودون متاعب أو تسويف ومخاوف من بعد البنوك عن سكن أو عمل الموظفين والذي سيكلف البعض جهدًا ومالاً كما أن البعض منهم لا يستطيع الذهاب إلى البنوك لأسباب كثيرة.
- إلزام الموظف باستلام الراتب من بنوك محددة وغياب حرية اختيار البنك الذي يستلم منه راتبه بما يتناسب وظروفه الاجتماعية والصحية.
- بعض مرافق التربية تستخدم أجور بعض الموظفين المتغيبين لدفع أجور بدلاء مما يؤثر على سير العمل.
- دور بعض الجهات الرسمية في رفض القرار بطريقة مبطنة.

إذن ما الحل؟

يكمن الحل في العمل من الجميع على الحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات والمنافع من القرار، وذلك من خلال:

- تقليل المتاعب المتوقعة من تنفيذ القرار من خلال تمكين الموظف من استلام الراتب من أي بنك بما يتناسب وظروفه وحل مشاكل الصرف في المناطق الريفية.
- يفضل أن يطبق القرار من ضمن حزمة إجراءات تهدف إلى تعظيم الموارد والحد من الإنفاق على كل المستويات وتطبيق القرار على كل هيئات وموظفي الدولة دون استثناء وأن يشمل الصرف عبر البنوك لكل حقوق الموظفين من رواتب وأجور ومعاشات وغيرها.
- المراجعة المستمرة للقرار وإجراءاته وتقييم خدمات البنوك المختارة مع إشراك البريد في العملية وضرورة تقديم خدمات للموظفين تساهم في تعزيز علاقة الموظفين مع منظومة المؤسسات المالية والنقدية في البلد.
- ضرورة الإسراع بإطلاق حقوق الموظفين المرحلة مثل العلاوات السنوية وغيرها من المستحقات.
- أهمية سرعة إعادة النظر في سياسة الأجور ومراجعة هيكل الأجور وتعديل الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع الحد الأدنى لكلفة المعيشة وتحريك الأجور بما يتناسب ومستوى التضخم.
- على الحكومة حل المشاكل الناتجة من تنفيذ القرار ومنها حل مشاكل التقاعد وزيادة النفقات التشغيلية وفتح باب التوظيف الجديد للإحلال محل التوظيف بالبديل وحل مشاكل التوظيف المؤقت باستخدام الأموال التي سيتم توفيرها بعد الحد من الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.